



Distr.: General  
29 July 2024  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### مؤتمر الأطراف

الدورة السادسة عشرة

الرياض، المملكة العربية السعودية، 2-13 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

الأطر السياساتية والقضايا المواضيعية، بما في ذلك القضايا

الناشئة الجديدة: الأراضي العشبية والمراعي

الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة

مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، في مقرره 22/م أ-15، إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر كي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشرة.

ويقدم هذا التقرير ملخصاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية والتقدم الذي أحرز خلال الفترة الممتدة بين الدورات. ويعرض التقرير استنتاجات وتوصيات بشأن سبل ووسائل تعزيز القدرات لتدعيم الجهود الجارية لمعالجة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد مسببات الهجرة.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	4-1	.....	أولاً - معلومات أساسية
4	26-5	.....	ثانياً - التقدم المحرز في التنفيذ
4	12-5	.....	ألف - الآلية العالمية
5	26-13	.....	باء - الأمانة
8	29-27	.....	ثالثاً - استنتاج

## أولاً- معلومات أساسية

1- منذ انعقاد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، أقرت الأطراف بأن جميع أشكال الهجرة والنزوح الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف هي تحديات ذات بعد عالمي تسهم في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وثقافتها، بما في ذلك الهجرة القسرية والنزوح، وهي عوامل يجب أخذها في الاعتبار عند تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. ورحبت الأطراف أيضاً بالشراكة بين الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) التي أرسيت لإعداد دليل تقني بشأن الأرض والروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

2- وطلب المقرر 22/م أ-15 من الآلية العالمية ما يلي:

(أ) مواصلة دعم تعبئة الموارد لمبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن إلى جانب وضع مشاريع ومبادرات أخرى تعطي الأولوية للعمل اللائق، بما في ذلك الوظائف الرفيعة بالبيئة، ولسبل عيش الضعفاء، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، والنساء والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ب) إجراء تقييم وتقديم توصيات بشأن جدوى تيسير حشد الموارد من أجل تعبئة الشتات أو مصادر الاستثمارات الخاصة الجديدة من أجل الاستثمار في مشاريع وبرامج مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

(ج) مواصلة دعم وضع مبادرات جديدة، رهنأ بتوافر الموارد، من أجل الإدارة المستدامة لجميع الأراضي المتدهورة وإصلاحها، مثل الأراضي الخثية والمراعي والسافانا، لحماية هذه النظم الإيكولوجية المهددة وضمان الأمن الغذائي وأمن المياه العذبة للضعفاء.

3- ويطلب إلى الأمانة، رهنأ بتوافر الموارد، الاضطلاع بما يلي:

(أ) مساعدة الأطراف، بناء على طلبها، في تعزيز الروابط الحضرية - الريفية من خلال نظم الإدارة الإقليمية باستخدام المبادئ والإرشادات المستمدة من الأطر القائمة؛

(ب) مواصلة دعم سبل التعاون والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي اللتين ترميان إلى تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والمياه كوسيلة للمساعدة في التخفيف من العوامل التي تتسبب في الهجرة والنزوح؛

(ج) مواصلة تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، والمنظمات الإقليمية والدولية، وأصحاب المصلحة لتبادل المعلومات من أجل تعزيز فهم أفضل للروابط الحضرية - الريفية؛

(د) تقاسم ودعم توسيع نطاق الممارسات الجيدة المحددة على الصعيدين المحلي ودون الوطني، والتي تسعى إلى الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي في الأماكن الفاصلة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

4- ويصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة والآلية العالمية خلال الفترة الممتدة بين الدورات للاستجابة للطلبات الواردة في المقرر 22/م أ-15. ويسلط الضوء على التدابير الرامية إلى تعزيز تنفيذ التدابير القائمة على الأراضي للحد من الهجرة القسرية والنزوح، من خلال تعزيز التنمية الإقليمية المستدامة، بما في ذلك آليات الحوكمة والتخطيط متعددة المستويات، وتعزيز فهم كيفية تأثير التفاعلات المتغيرة بين المناطق الريفية والحضرية على سبل عيش ذوي الدخل المنخفض والضعفاء في السياقات الحضرية والريفية على حد سواء.

## ثانياً - التقدم المحرز في التنفيذ

### ألف - الآلية العالمية

5- إن مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن هي جهد حكومي دولي يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والتخفيف بشكل استباقي من التهديدات الناشئة المرتبطة بسوء إدارة الموارد الطبيعية واستنفادها، والتي غالباً ما تؤدي إلى الفوضى. وتشمل الدول الأطراف التي انضمت إلى المبادرة كلا من بنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وغامبيا، وغانا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

6- وتعتمد هذه المبادرة نهجاً شاملاً لمعالجة القضايا المترابطة مثل تدهور الأراضي، والبطالة الريفية، وعدم ضمان حيازة الأراضي والتنافس على الموارد. ومن خلال معالجة هذه التحديات بشكل شامل، تهدف مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن إلى إظهار نهج جريء ومبتكر. ومن أجل تفعيل المبادرة، دخلت الآلية العالمية في شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد). وتسعى هذه الشراكة إلى تمكين الأسر الريفية المحولة ومجتمعاتها المحلية من بناء القدرة على التكيف مع المناخ وتحسين الإدارة المستدامة للأراضي، وبالتالي تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي والمائي وتوظيف الشباب الريفي، والحد من حوافز الهجرة بسبب تغير المناخ.

7- وتمثل تحويلات المهاجرين واستثمارات المغتربين واحدة من أكبر الفرص للمجتمعات الريفية لبناء القدرة على تحمل تغير المناخ والاستخدام المستدام للأراضي في أفريقيا، ومن ثم تحسين فرص الحياة والحد من الهجرة. ويمكن أن تعزز هذه الموارد التكيف مع المناخ في المجتمعات الريفية، إلى جانب تعزيز الأمن الاقتصادي، وتقليل الحوافز على الهجرة، وتشجيع عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف. وينصب التركيز الرئيسي للتعاون على إتاحة الفرصة لكل من الأسر المتلقية للتحويلات والمستثمرين الموجودين في الشتات لاستخدام مواردهم بطريقة أكثر إنتاجية واستدامة. وتُظهر الشراكة التزاماً بالحوارات المنظمة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. والهدف منها هو صقل وتعزيز نهج مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن من خلال الآراء القيمة، وضمان المواءمة مع الأولويات الوطنية ومعالجة التحديات المحلية بفعالية.

8- ويهدف الاقتراح التشغيلي الذي قدمه إيفاد والآلية العالمية فيما يتعلق بمبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن إلى تسخير إمكانات التحويلات واستثمارات المغتربين من أجل تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ والاستخدام المستدام للأراضي في المناطق الريفية في أفريقيا. ويتألف الاقتراح من أربع مكونات رئيسية:

- تقييمات السوق المركزة على المناخ للتحويلات المالية واستثمارات المغتربين؛
- ابتكارات للاستفادة من التحويلات المالية في بناء القدرة على تحمل تغير المناخ والاستخدام المستدام للأراضي؛
- ابتكارات للاستفادة من استثمارات المغتربين من أجل تحمل تغير المناخ والاستخدام المستدام للأراضي؛
- إنشاء بوابة لتقاسم المعارف.

9- وتألفت مشاورات أصحاب المصلحة في كانون الثاني/يناير 2024 من سلسلة من حلقات النقاش الفنية وعروض للدراسات والاستطلاعات ذات الصلة، تلاها عرض نهج مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن ومشاورات مفتوحة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين. وكان من بين المتكلمين خبراء

وممارسون عالميون من القطاعين العام والخاص، تبادلوا رؤاهم وخبراتهم والدروس المستفادة. وخصص اليوم الثاني من الحدث بالكامل للتشاور مع الدول الأعضاء. وكان الاستنتاج الرئيسي الذي خلصت إليه المشاورة هو أن الاستفادة من التحويلات المالية واستثمارات المغتربين من أجل تنمية قادرة على تحمل تغير المناخ ومن أجل استخدام مستدام للأراضي في أفريقيا ستكتسب أهمية متزايدة بمرور الزمن بينما تواجه القارة تحديات معقدة يفرضها تغير المناخ وفق الأرياف والهجرة.

10- ومع ازدياد حدة المخاطر المرتبطة بالمناخ ومعاناة المجتمعات الريفية من تضائل الموارد وفرص كسب العيش، ستتزايد الحاجة إلى تدخلات مبتكرة تمكن المجتمعات المحلية من التكيف والازدهار في بيئة متغيرة. ويؤكد التزام إيفاد والآلية العالمية في إطار مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن التحول نحو نهج تعاونية وشاملة تعترف بالترابط بين القدرة على تحمل تغير المناخ والتنمية الريفية والهجرة، ودور المساهمات الاقتصادية للمهاجرين في تكيف ملايين الأسر والمجتمعات المحلية مع تغير المناخ في السياقات الهشة. ومن خلال تسخير الموارد المالية والخبرات والشبكات الخاصة بمرسلي التحويلات المالية والمستثمرين في الشتات، تستعد أفريقيا لفتح مسارات جديدة للتنمية الريفية المستدامة، وتحسين سبل العيش والتخفيف من دوافع الهجرة، مما يعزز في نهاية المطاف مستقبلاً أكثر مرونة وازدهاراً لشعوبها.

11- وتمثل التوصيات الرئيسية المنبثقة عن المناقشات التي جرت خلال المشاورة فيما يلي:

- (أ) تخصيص الوقت والموارد لجمع وتوفير معلومات واضحة وقائمة على الحقائق من/إلى المهاجرين وأسرهم في بلدانهم الأصلية لتعزيز وعيهم باحتياجات التكيف مع تغير المناخ وفرص الاستثمار؛
- (ب) جمع البيانات وإجراء تقييمات مفصلة للجهود السابقة من أجل تعزيز استثمارات المغتربين الخضراء القادرة على تحمل تغير المناخ، مما يسهل توسيع نطاق النهج الناجحة؛
- (ج) تشجيع الصناديق الاستثمارية ومقدمي خدمات التحويلات المالية على تطوير منتجات مالية خضراء وتعزيز الشراكات التي تروج للحلول الذكية مناخياً.

12- وسيستمر الصندوق والآلية العالمية في إشراك بلدان مبادرة الاستدامة والاستقرار والأمن في تحديد الفرص المتاحة لتنفيذ هذا النهج.

## باء - الأمانة

13- تشير الروابط بين المناطق الحضرية والريفية إلى تدفقات الأشخاص والسلع والمعلومات ورؤوس الأموال والخدمات التي تؤدي إلى تلاقي المجتمعات والثقافات. وتُدعم هذه التدفقات من خلال الهياكل الأساسية والشبكات البرية التي تعبر الحدود الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية-الفيزيائية وحدود الولاية القضائية، ومع ذلك لا يُعترف بها أو لا تُؤخذ في الحسبان على نحو كامل في المجالات السياسية والإدارية التقليدية للحكومة والإدارة. وتستفيد المجتمعات الريفية من فرص العمل والتدفقات المالية والتكنولوجية وخطوط النقل وخطوط الطاقة والاتصال الإلكتروني الرقمي. وتعد النظم الغذائية المحلية والإقليمية مثالاً رئيسياً على كيفية عمل هذه الروابط، حيث تربط المنتجين الريفيين بالأسواق وسلاسل التوريد التي تغذي مدننا المتنامية.

14- وتعد الروابط القوية والمستدامة والمرنة بين المناطق الحضرية والريفية أساسية لفعالية النهج الحضرية والريفية المتكاملة أو الإقليمية إزاء التنمية المستدامة. وتعدّ الروابط بين المناطق الحضرية والريفية شرايين الحياة بين المجتمعات الحضرية والريفية مع إمكانات كبيرة لتحسين حياتها وسبل عيشها. ومع ذلك، فإن تغير المناخ وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي يتفاقم بسبب عدم كفاءة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية ذات التأثير الكبير والتي تؤثر سلباً على سبل العيش وتسهم في مفاومة عدم المساواة وعدم الاستقرار

في المناطق الريفية. ويؤثر تدهور الأراضي على قدرة المجتمعات المحلية على بناء القدرة على التحمل، ووقف الاغتراب الداخلي لسكان الأرياف وضمان سلامة الأصول القائمة على الأراضي.

15- ورحبت الأطراف بالشراكة التي أقيمت بين أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لإصدار دليل تقني عن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. وكخطوة أولى، أعدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دليلاً تمهيدياً عن الأرض والروابط بين المناطق الحضرية والريفية يقدم نظرة شاملة عن الموضوع وأهميته بالنسبة للاتفاقية كجزء من الجهود العالمية لمساعدة البلدان في تحقيق أهدافها المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي. ويحدد الدليل الخصائص الوظيفية الرئيسية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية التي تشكل تحديات فريدة من نوعها لسلامة الأرض وإنتاجيتها: (1) الحوكمة الجزئية؛ (2) طلب المستهلكين في المناطق الحضرية؛ (3) تنمية البنى التحتية؛ (4) التوسع الحضري وشبه الحضري؛ (5) الهجرة من الأرياف إلى المدن؛ (6) حلقات التعليقات؛ (7) الترابط بين البشر والبيئة على مسافات بعيدة.

16- ويصف الدليل التمهيدي الجهات الفاعلة والأطر والأدوات ذات الصلة التي يمكن استخدامها لدعم مبادرات تحديد أثر تدهور الأراضي من خلال تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وجعلها أكثر قدرة على التحمل. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومات الوطنية وحكومات الولايات، والسلطات دون الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تساعد في تشكيل هيكلية وتشغيل الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. ومن المعترف به أن أطر الحوكمة متعددة المستويات، والتُّهَج الإقليمية المتكاملة التي تركز على التدفقات، والاستراتيجيات القائمة على حقوق الإنسان والاستراتيجيات المراعية لنوع الجنس هي أطر فعالة في إشراك مختلف الجهات الفاعلة في مجال الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وتعزيز جهود تحديد أثر تدهور الأراضي في مجموعة متنوعة من السياقات.

17- ويسلط الدليل التمهيدي الضوء على توفر عدد من أدوات وإدارة وتدبير الأراضي من أجل تصميم وتخطيط وتنفيذ وتمويل روابط أكثر استدامة وقدرة على التحمل بين المناطق الحضرية والريفية تعالج أيضاً دوافع تدهور الأراضي وآثاره: من التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية إلى السياسات التي يقودها الطلب وإدارة الأراضي في مجال القطاع العام، والبنية التحتية الخضراء والزراعة، واستعادة الأراضي، والحلول القائمة على الطبيعة، والاقتصادات الاجتماعية والتضامنية التي تتطلب التنسيق والشراكات مع القطاع الخاص.

18- وتهدف الأطر والأدوات المعروضة في الدليل التمهيدي إلى تشجيع تطوير ثلاثة عناصر رئيسية لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي: (1) النهج الإقليمية المتكاملة التي تتطوي على عمليات تشاركية متعددة الجهات الفاعلة؛ (2) آليات التنسيق والشراكات لتصميم وإدارة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية القائمة على التدفق؛ (3) الانتقال إلى الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية. وتُعرض النتائج الرئيسية التي برزت عند إعداد الدليل التمهيدي هنا بسهولة الرجوع إليها.

19- وربما تكون الحوكمة الجزئية للأراضي هي التحدي الأكبر. وغالباً ما تحدد أطر السياسات والحوكمة الوطنية المختارة فعالية الاستراتيجيات والنهج في تحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة والمنصفة والمتكاملة. وفي بعض البلدان، توفر الحوكمة الإقليمية المتكاملة (أي الأقاليم الوظيفية) المقترنة بأطر الحوكمة التي تركز على التدفق أكبر الإمكانيات لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وتحقيق

تحديد أثر تدهور الأراضي. ويتطلب ذلك مساعدة مالية وفنية لوضع الإجراءات الإدارية والقدرات اللازمة للتكامل الرأسي والأقليمي وكذلك لتخطيط استخدام الأراضي وتنفيذها داخل إقليم وظيفي محدد.

20- ويوفر التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي مجموعة من الأدوات للمساعدة في تنسيق الاستراتيجيات وخطط العمل المشتركة بين البلديات والأقاليم. ويتمثل الهدف في تحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة لاستخدام الأراضي وتخصيص الموارد للعديد من المستخدمين والقطاعات والولايات القضائية على طول سلسلة متصلة بين المناطق الحضرية والريفية. ويمكن لهذه الأدوات أن تعالج أوجه القصور في أنظمة التخطيط الأخرى التي لا تنظر في المشهد الأوسع لاستخدامات الأراضي وتأثيراتها المتعلقة بالروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

21- وتتمتع الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية بمهارة خاصة في معالجة تحديات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية الناشئة عن التوسع الحضري وشبه الحضري وتطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق الزراعة. وكلها تسهم في الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ وندرة المياه، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر وعدم المساواة. ويمكن أن تُصمَّم الشراكات المتعلقة بالمناظر الطبيعية على نحو استراتيجي لدعم تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقيات ريو، بما في ذلك تلك الواردة في الغاية 3-15 (تحديد أثر تدهور الأراضي) من أهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والمساهمات المحددة وطنياً، وخطط التكيف الوطنية.

22- والحوكمة المسؤولة والشاملة للأراضي مطلوبة لتعزيز أمن حياة الأراضي للمجتمعات الحضرية والريفية وشبه الحضرية. إنه عامل تمكين حاسم لمنع وتقليل الآثار السلبية للروابط بين المناطق الحضرية والريفية على الأراضي والموارد الطبيعية. ولا يعزز ضمان الحياة للجميع الاستثمارات طويلة الأجل في الإدارة الرشيدة للأراضي فحسب، بل يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في منع وإدارة النزاعات التي تنشأ عن عمليات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والبنى التحتية.

23- ويمكن للبنى التحتية الخضراء والزراعة أن توفر مكملات فعالة من حيث التكلفة وإيجابية للطبيعة لتدفقات الغذاء والمياه والنقل والطاقة التي تدعمها عادةً البنية التحتية الرمادية. ويمكن للحلول القائمة على الطبيعة أن تعزز التخفيف من حدة الجفاف والفيضانات، وتوفير الطاقات المتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وإعادة تدوير المياه والنفايات. وللتصدي لتأثيرات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية على الأراضي، يمكن أن تشمل هذه الحلول محاور الحفظ والمناطق الحرجية والمناطق العازلة على ضفاف الأنهار، وخصائص الاتصال البيئي والمناطق متعددة الوظائف.

24- ويمكن للمشتريات العامة والسياسات التي يقودها الطلب أن تساعد في تحويل الطلب الحضري المتزايد نحو سلع برية أكثر استدامة وسلاسل توريد أكثر اخضراراً. ويمكن أن تشجع إدارة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية المدفوعة بالطلب على ممارسات الإدارة المتجددة للأراضي في المناطق الريفية من خلال أسواق جديدة وسلاسل توريد تزيد من دخل المنتجين وتوقف الهجرة إلى خارج الأرياف. ويمكن أن يساعد التضامن الاجتماعي والاقتصادات الدائرية التي تربط بين المستهلكين الحضريين والمنتجين الريفيين في زيادة الوعي بالحاجة إلى إدارة دورة حياة السلع والخدمات بأكملها على نحو مستدام والتخفيف من آثار الروابط بين المناطق الحضرية والريفية على الأراضي.

25- ويمكن أن تكون التحديات التي تفرضها الروابط بين المناطق الحضرية والريفية التي تحقق الترابط بين البشر والبيئة على مسافات بعيدة تحديات كبيرة في بعض البلدان لا يمكن معالجتها إلا في مجال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. ويمكن أن يؤدي طلب المستهلكين في المناطق الحضرية في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط إلى آثار بيئية متباعدة ولكن كبيرة في البلدان النامية. وهذا اعتبار مهم بالنسبة للبلدان التي

يرتبط فيها تدهور الأراضي وتغير استخدام الأراضي ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية والاستثمار في إنتاج السلع الأساسية القائمة على إدارة الأراضي وتجهيزها وتوزيعها.

26- والأمل معقود على ألا يكون هذا الدليل التمهيدي بشأن الأراضي والروابط بين المناطق الحضرية والريفية دعامة أساسية فحسب بل حافظاً أيضاً على: (1) النظر في آثار الروابط بين المناطق الحضرية والريفية على سلامة الأراضي وإنتاجيتها ومعالجتها؛ (2) تعميم تدابير الاستجابة المناسبة في تخطيط استخدام الأراضي والحوكمة وقرارات الإدارة. ومن خلال تقديم لمحة عامة يسهل الوصول إليها عن تحديات الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، يسلط الدليل التمهيدي الضوء على العديد من أطر الحوكمة والأدوات المكانية ذات الصلة التي يمكن أن تساعد في تعزيز الروابط بين المنتجين الريفيين والمستهلكين في المناطق الحضرية. ويتمثل الهدف النهائي في جعل الروابط بين المناطق الحضرية والريفية مستدامة وأقل تدميراً للبيئة وأكثر قدرة على التحمل بحيث يمكن للمجتمعات الريفية الوصول إلى الفرص بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكثر إنصافاً في جني الفوائد من عالم مترابط.

### ثالثاً - استنتاج

27- منذ الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، اعترفت الأطراف بالدور المهم لحفظ موارد الأراضي واستخدامها المستدام واستصلاحها، أي تحييد أثر تدهور الأراضي في منع الهجرة القسرية والنزوح والحد منها. وتوفر الروابط الأقوى والأكثر مرونة بين المناطق الحضرية والريفية في قطاعي السلع والتجارة البرية نقاط دخول متعددة للحكومات والشركات والمجتمعات، مما يسمح لجميع أصحاب المصلحة بالمشاركة والازدهار.

28- وربما تكون الحوكمة المجزأة للأراضي هي التحدي الأهم في معالجة أوجه عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية. وغالباً ما تحدد أطر السياسات والحوكمة الوطنية المختارة فعالية الاستراتيجيات والنهج في تحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة والمنصفة والمتكاملة. وفي بعض البلدان، توفر الحوكمة الإقليمية المتكاملة (أي الأقاليم الوظيفية) المقترنة بأطر الحوكمة التي تركز على التدفق أكبر الإمكانيات لتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي.

29- ويتطلب تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل الحد من الهجرة القسرية مساعدة مالية وفنية لوضع الإجراءات الإدارية والقدرات اللازمة للتكامل الرأسي والأفقي وكذلك لتخطيط استخدام الأراضي وتنفيذها داخل إقليم وظيفي محدد. وتمثل الاستفادة من تحويلات المهاجرين واستثمارات المغتربين فرصة فريدة للمجتمعات الريفية لبناء القدرة على التكيف مع المناخ والاستخدام المستدام للأراضي، ومن ثم الحد من الهجرة إلى الخارج. ويمكن أن تساهم هذه الموارد في تحقيق الأمن الاقتصادي وتقليل الحوافز على الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم في نهاية المطاف.